مجلة كلية العلوم الإسلامية

Online ISSN : 2957-9554 Print ISSN : 2957-9546

مجلة علمية فصلية محكمة

تصدر عن كلية العلوم الإسلامية في جامعة الموصل

Email : library.eh@uomosul.edu.iq

النظم الحضارية في بلاد الكرد ما بين ١٣٢ه/٧٥٠م الى ٤٤٧ه/١٠٥٦م.

م.م علي عمر علي*

ملخص البحث

إن وجود النظم الحضارية دليل تطور وتقدم المجتمعات في جميع العصور، والبحث الذي نحن بصدده مهم لأنه يدور حول وجود النظم الحضارية في رقعة جغرافية منسية عند الكثيرين وهي بلاد الكرد التي لم تحظ بكثير من الدراسات الاكاديمية بشكل خاص خلال الحقب التاريخية المختلفة، وخاصة لأن البحث يلقي الضوء على تلك النظم الحضارية في الفترات الأولى من العصر العباسي الذي تطور فيه أغلب النواحي الحياتية، وشمل البحث أيضاً بيان أنواع النظم الحضارية التي كانت موجودة في بلاد الكرد من ادارة ووزارة وقضاء وحجابة وحسبة ودواوين وأوقاف ونيابة، وذكر نماذج من الشخصيات التي تولت النظم السابقة، وينتهي البحث بنتائج ختامية .

Abstract

The existence of civilized systems is evidence of the development and progress of societies in all ages, and the research we are discussing is important because it revolves around the existence of civilized systems in a geographical area forgotten by many, which is the country of the Kurds, which did not enjoy much academic studies in particular during the different historical eras, especially because the research throws The light on those civilized systems in the first periods of the Abbasid era, in which most aspects of life developed, and the research also included a statement of the types of civilized systems that existed in the country of the Kurds, such as administration, ministry, judiciary, hijab, hisbah, bureaus, endowments, and representation, and mentioned examples of personalities that took over the previous systems, The research ends with final results.

* جامعة زاخو/ كلية العلوم الانسانية/ قسم التاريخ.

مقدمة البحث

نجح العباسيون في السيطرة على مقاليد الحكم وانهاء الحكم الأموي سنة ١٣٢هـ/٧٥٠م، وأخضعوا الموالين للأمويين في مختلف المناطق والأقاليم، واهتم العباسيون بتلك المناطق فيما بعد.

بالنسبة للكرد أنفسهم وخلال تلك المدة فإنهم كباقي الأقوام الأخرى من المسلمين لجأوا الى تشكيل وحدات سياسية مستقلة متمثلة بالإمارات في الرقعة الجغرافية الواسعة والحصينة من الاراضي التي كانوا متواجدين فيها منذ الأزمان القديمة كالإمارة الروادية (٣٣٧هـ- ٤٦٣هـ/ ٩٤٨م- ١٠٧١م) والإمارة الشدادّية (٣٤٠هـ-٥٩٥هـ/٩٥١م-١١٩٨م) في مدينة دبيل غرب إقليم الرّان الواقع بين آذربيجان وأرمينية[١]، والإمارة الحسنوية (٣٤٨هـ-٤٠٦هـ/ ٩٥٩م-١٠١٥م) التي ظهرت في غرب اقليم الجبال[٢] وغيرها من الامارات.

تعد الإمارات السابقة حسب أنواع وأشكال الإمارات من نوع إمارات إ

استيلاء، والتي تعني واقع استيلاء الأمير على البلاد بالقوة واضطرار الخليفة للاعتراف به، ورغبة الأمير بالحصول على ذلك الاعتراف لإضفاء الشرعية على حكمه[٣] .

إن درجة حجم السلطة في الإمارات الكردية وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى التعامل مع الدول التي يرجع عمرها الى المئات من السنين كإرسال ناصر الدولة أحمد، وهو الحاكم الرابع للحكومة المروانية السفراء الى القسطنطينية ومصر وبغداد سنة ٤١٠هـ/ ١٠٢٠م، وأيضاً عقد الأمير ناصر الدولة الهدنة والصلح مع قيصر الروم، ومن ثم قيام الأخير بتقديم الاعتذار للأمير الكردي نتيجة معاتبته له حول نقض الهدنة والصلح المعقود بينهما[٤] .

من خلال ما سبق نلاحظ أنه كان للكرد الدور المتميز والفعال في تلك المناطق والمساهمة في مختلف أوضاعها وتمكنوا من تأسيس الدويلات الخاصة بهم فكان لابد من وجود الأنظمة الحضارية لتكتمل سيادة الدولة .

(١) الحموي، معجم البلدان، ص١٩؛ قادر محمد، الامارات الكردية، ص٣٩ .
(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٣٣٥؛ قادر محمد، الامارات الكردية، ص٤٣.
(٣) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص٦٢.
(٤) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٧٧٠.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونه يعطي أجوبة على التساؤلات التي تدور حول وجود الأنظمة الحضارية في بلاد الكرد من عدمه، وكيف أن الخلافة العباسية المتضمنة مدة البحث رغم كونها كانت مليئة بالأحداث السياسية الا أنها كانت ذهبية بالنسبة لتقدم وتطور المجتمع وكيف أن أنظمة حضارية مختلفة كانت موجودة.

منهج البحث:

إن البحث فكرة انبثقت نتيجة جمع معلومات أولية حول الأنظمة الحضارية في بلاد الكرد ولكن قلة التفاصيل والأرقام حالت دون أن نغطي جميع الجوانب فكان لا بد من أن نلتجأ الى منهج التحليل والاستنتاج للوصول الى نتائج مرضية.

خطة البحث :

تألف البحث من سبع محاور منفصلة كل منها تدور حول أحد الأنظمة الحضارية تمهيداً وتعريفاً ثم سرداً للوقائع يتخللها أسماء الشخصيات التي كان لها تأثيرها في تلك الأنظمة الحضارية في بلاد الكرد.

أهم الأنظمة الحضارية :

أولاً: الإدارة والإمارة :

إن الادارة والامارة وتنظيم أمور الحكم وباقي النظم تعتبر من المعالم الحضارية، وإن النشاط الإداري يرتبط أشد الارتباط بالممارسات السياسية في إطارها الشامل، وعن طريق الادارة الجيدة وباقي النظم الحضارية يمكن السيطرة على الأوضاع الداخلية، واستغلال الوسائل الاقتصادية والبشرية والحربية من أجل التوسع والإدامة والتقدم والنمو في شتى المجالات الحضارية.

إن بلاد الكرد تمثل جزءاً من الرقعة الجغرافية الواسعة من الاراضي التي كانت تعتبر جزءاً من الدولة العباسية, فإن شأنها شأن بقية المدن والحواضر الإسلامية الاخرى تمتعت بوجود نظام إداري جيد في الحكم ووجود هيكل للمؤسسات والمنشآت الادارية المختلفة .

لاشك أن النظام القبلي الذي كان أساس تكوين المجتمع في بلاد الكرد أثّر بشكل كبير في التنظيم الاداري فيها باعتبار الأمير أو الوالي كان يعتبر الزعيم العسكري – السياسي ولمجموعة

من القبائل، وكان نفسه شيخ القبيلة في أجزاء كثيرة من المجتمع الكردي[١]، وخلال تتبع المراحل التاريخية كان نظام الحكم في القبيلة خاصة يقوم على الأساس الوراثي، أي من الوالد الى الابن غالباً، أو الى الأخ في أحيان أخرى ، وما زال ذلك سائداً حتى وقتنا الحاضر.

ومنذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي تعمم منصب الأمراء في الواقع الكردي واستمرت طبقة الرؤساء على الحياة تحت سيادته[٢].

من الطبيعي أن رأس الإدارة في الأقاليم كان يمثله الولاة الذين يعينهم الخليفة نفسه، فكان لهم السلطة على البلاد لسير أمور الناس بدلاً من السلطان أو الخليفة أو الملك سواء كان تعينه بعقد عن اختيار، أو بعقد عن اضطرار[٣]، وكان للولاة وظيفة إدارية وعسكرية في الوقت ذاته، وكان لكل ولاية أمير وعامل، والأخير عادة كان يطلق عليه صاحب أو عامل الخراج[٤].

في الوقت ذاته كان هناك منصب ولاية القلعة وولاية المدن، فأما **ولايـة القلعـة** في بلاد الكرد وغيرها من البلاد، فكانت مهمة الوالي فيها هو التحكم في أمر الدخول والخروج من والى القلعة، وكان يحمل أكثر من تسمية، كالدزدار[٥]، والمستحفظ للقلعة[٦]، ونائب القلعة[٧]، وكانت مهمته الحفاظ على القلعة وتحصينها بالآلات، وادخار ما يلزم من السلاح وآلات الحرب وآلات أرباب الصنائع، كآلات الحدّادين، ومن في معناهم مما يحتاج إلى عمله في آلات القلعة، وعمارة الأبنية المطلوب ترميمها، والتحكم في فتح وغلق باب القلعة، والأخذ بقلوب من فيها، وجمعهم على الطاعة، وأخذ قلوبهم بالإحسان إليهم، وتفقّد متجدّدات أحوالها في كل مساء وصباح، وإقامة الحرس، وتعرّف أخبار المجاورين لها من الأعداء، وغيرها من الأعمال[٨].

كانت قلعة أردمشت(التابعة الان لقضاء سميل في محافظة دهوك) من قلاع بلاد الكرد مثلاً، وكانت غنية بالأمتعة الفاخرة من أنواع الثياب والفرش والجواهر والصياغات والحلي وسائر

(١) مرعي، الامارات الكردية، ص١٣٣.

(٢) بولاديان، الاكراد في حقبة الخلافة العباسية، ص٥٤.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٦٢.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ٤٨، ص ٩٣؛ السامرائي، المؤسسات الادارية، ص١٦٥.

(٥) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٥٧٨.

(٦) ابن الاثير، الكامل، ج٨، ص٣٦٠.

(٧) ابن خلدون، تاريخ، ج٥، ص١٣٩.

(٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١١، ص٩٠.

الحاجات، وكان أبو تغلب الحمداني رتب فيها رجلاً من الأكراد بينه وبينه قربى من جهة والدته فاطمة بنت أحمد الكردية يعرف بابن بادويه[١]، فكان هو دزدار القلعة.

أما **والي المدن** فكان يمثّل الصنف الثاني من أنواع الولاة بعد ولاة القلاع في بلاد الكرد وغيرها، وكان واجباته شبيهة بواجبات ولاة القلاع مع فارق المكان وحجمه، فمثلاً مدينتا آمد (دياربكر) وميافارقين كانتا تحت سلطة الوالي هزارميرد الكردي المتوفى سنة ٣٦٩هـ/ ٩٨٠م، والذي عينه أبو تغلب الحمداني[٢]، ومن ثم برز دور جميلة الكردية[٣] التي دعت الناس الى الحفاظ على مدينة ميافارقين والدفاع عنها ضد المحاصرين لها من البويهيين[٤].

وخلال حقبة البحث فإن الكرد والفرس والترك استطاعوا من الوصول الى المناصب العليا في الدولة العباسية وأصبحوا ولاّة للأقاليم .

من الجدير بالذكر أن المسلمين أبقوا على الموظفين الذين كانوا يقومون بالأعمال الادارية كالجباية في البلاد المفتوحة ومن ضمنها بلاد الكرد وأبرز من كانوا يقومون بهذا العمل كانوا من أهل الذمة، لمعرفتهم بطرق ولغة التعامل فضلاً على الممارسة والخبرة التي تسهل من القيام بتلك الأعمال، وخاصة في مراكز المدن، والملاحظ أن رجال الدين من أهل الذمة كانوا يقومون بجمع الأموال والجباية، فرأس الربانيين من اليهود، والمطران من المسيحيين، والمرزبان من المجوس كانوا مكلفين بالجباية[٥]، ويبدو من الواقع الاجتماعي في بلاد الكرد ان شيخ القبيلة أو العشيرة كان يسهل من العملية.

كان الأمير في الإمارة أو الرئيس في القبيلة أو العشيرة يمثل في الوقت نفسه قائد الجيش، وخاصة عندما كان يملك المؤهلات اللازمة لتلك المهمة، فحسنويه بن الحسين المتوفى سنة ٣٦٩هـ/ ٩٧٩م كان زعيم قبيلة البرزيكانية[٦] مثلاً استطاع عن طريق الحنكة السياسية والقوة

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤٤٢.

(٢) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٣١٠؛ ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص١٦٩.

(٣) بنت ناصر الدولة من أمها فاطمة الكردية، وكانت لها شأن في الادارة والسياسة، وتقيم بميّافارقين وكانت وحدها شريكة أخيها أبي تغلب في الأمر والنهي (مسكويه، ٢٠٠٠م، ج٦، ص٤٣٤).

(٤) ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ص١٥٩.

(٥) ولهاوزن، الدولة العربية وسقوطها، ص٣٧٨؛ آرارات، أهل الذمة، ص٥٤

(٦) ظهرت هذه القبيلة في غرب اقليم الجبال وامتدت سيطرتها جنوبا الى الأهواز(خوزستان). أي إنها شملت الدينور وشهرزور ومن ثم همدان ونهاوند وغيرها من المراكز الاستيطانية ضمن تلك الرقعة. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٣٣٥؛ قادر محمد حسن، الامارات الكردية، ص٤٣.

العسكرية من توسيع رقعة أراضيه وتكوين إمارة مستقلة قائمة بذاتها اعترف بها الخليفة العباسي فيما بعد[١]، وكذلك فإن ابا الفتح محمد بن عناز زعيم قبيلة الشاذنجان استطاع بقبيلته وموقعها المهم بين بغداد وخراسان من أن يؤسس إمارة اعترف بها البويهيون[٢]، فضلاً على الدور المميز لبعض الرؤساء أو الأمراء في بلاد الكرد في حل النزاعات والسيطرة على الاوضاع أمثال صاحب جولميرك[٣]، حيث كانت إشارته مقبولة عند الجميع، فإذا جاء وضع واقتتلت طائفتان من الأكراد سواء عشيرتان أو منطقتان فتقدم إليهما بالكف سمعوا منه و كفوا[٤]، فقد عرف عن الكرد مثلاً ككثير من الشعوب الأخرى التي يتألف النسيج الاجتماعي لها من القبائل والعشائر أنها تنقاد لرئيس العشيرة، ويصف فضل الله العمري حالات عديدة مثالاً على ذلك التأثير[٥].

ومن المنشآت الإدارية: دار الإمارة والدواوين والسجن وغيرها، فلقد ظهرت الدواوين في مدن وبلاد الكرد نتيجة الحاجة إليها لغرض تنظيم مجالات الحياة المختلفة، ففي زمن نصر الدولة[٦] مثلاً كان يوجد ديوان الانشاء والرسائل برئاسة الشيخ أبي نصر العنازي[٧].

كان لأرض فارس أربعة رموم(وهناك من أشار الى خمسة رموم في بلاد فارس)[٨] وتفسير الرموم هو محال الكرد ولكل رم منها مدن وقرى مجتمعة، وكان فيها رئيس من الكرد يلتزم حفظ الطرق ويعالج النوائب الكائنة في ناحيته، حتى لا يصيب أحداً في أرضه بمكروه[٩].

(١) مسكويه، تجارب الامم، ج٦، ص٣٠٩؛ ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٣٧١.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٤، ص٦٩٣ ؛ مرعي، الامارات الكردية، ص٣٤١.

(٣) وهو صاحب مملكة متسعة ومدن وقلاع وحصون، وله قبائل وعشائر وأنفار، وكان رجلا عظيما نهابا وهابا، تجله ملوك المماليك الجليلة وتعظمه حكام الأردو وصاحب مصر، والقائم الآن من بنيه الملك عماد الدين مجلي. فضل الله العمري، التعريف، ج١، ص٥٨.

(٤) فضل الله العمري، التعريف، ص٥٨.

(٥) مسالك الابصار، ج٣، ص٢٦٨- ص٢٧٠.

(٦) هو أحمد بن مروان الكردي أحد الأمراء الأكفاء الذين حكموا الامارة المروانية في امد وميافارقين اثنتين وخمسين سنة والمتوفى سنة ٤٥٣ه/ ١٠٦١م . ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٧٤.

(٧) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٣١.

(٨) الاصطخري، المسالك والممالك، ص٩٨؛ ابن عبدالحق البغدادي، مراصد الاطلاع، ج٣، ص١٠١٢.

(٩) الادريسي، نزهة المشتاق، ج١، ص٤١٨؛ الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٧١.

بالنسبة للولاة فكانت مهمتهم إدارية بالدرجة الأولى، وفي بعض الأحيان كانت لهم السلطة المالية في نفس الوقت[١]، إلا أنه في الأساس كان عامل الخراج هو متولي الانفاق على مرافق الولاية وإرسال المتبقي من مقادير الجباية الى بيت المال العام في العاصمة[٢].

لقد كان اهتمام الخلفاء العباسيين وخاصة خلال حقبة الدراسة بإدارة بلاد الكرد واضحاً وذلك بسبب وقوع أجزاء كثيرة منها متاخمة لحدود الامبراطورية البيزنطية التي كانت تغزو البلاد ما بين الحين والاخر، وبسبب الفارّين الأمويين والخارجين على القانون الى المناطق التي تتصف بصعوبة السيطرة عليها، ونظراً لوجود الخيرات الكثيرة التي سنتطرق اليها لاحقاً، فكانت الخلافة تعيّن الولاة الاقوياء والعسكريين الأشدّاء[٣]، وخصوصاً المنتمين أو القريبين الى العباسيين أنفسهم لضمان ضبط البلاد والاستفادة من الخيرات.

بينما كان هناك حالات يستولي الزعيم الكردي على زمام الأمور ويصبح والياً على مساحة واسعة من الأراضي ويعطي نفسه صلاحية تعيين النواب والقواد ويضع الخلافة أمام الأمر الواقع معتمداً على القوة العسكرية والظروف البيئية الخاصة كما حصل عندما قام باد بن دوسك الحاربختي[٤] بالسيطرة على البلاد عن طريق جمع الجموع وقطع الطرق وشن الغارات على ديار بكر وميافارقين مستغلاً ظروف موت عضد الدولة[٥] وضعف أصحاب أبي المعالي في حفظ البلاد وتم له ذلك[٦]، فضلاً على حالات سيطرة البعض على السلطة وراثياً كحاكم آذربيجان جستان بن مرزبان(ت ٣٤٩هـ/ ٩٥٩م) عندما تولى الحكم بعد والده[٧].

إن الأمير أو الوالي كان يتمتع بكافة الصلاحيات، وكان النظام الوراثي في تولي الحكم هو السائد في الأقاليم المختلفة ومنها بلاد الكرد مما كان يسبّب في كثير من الأحيان الاقتتال الداخلي

(١) عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، ص ١٤٥.

(٢) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٩، ص٧٤ -٧٨.

(٣) ابن الاثير، الكامل، ج٥، ص١٥٨.

(٤) هو مؤسس الإمارة المروانية (٣٧٣-٤٧٨ه/ ٩٨٣-١٠٨٥م) في آمد والجزيرة ومدن امد وميافارقين ونصيبين وخلاط ومن ثم أرزن وملازكرد وأرجيش وبدليس في أرمينية والمتوفى سنة ٣٨٠ه/ ٩٩١م(ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٤٠٢- ص٤٠٣، ص٤٣٥؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٥٣٧).

(٥) هو أوّل أمير بويهي خطب له على المنابر مع الخلفاء، ولد باصفهان في ذي القعدة سنة أربع وعشرين وثلاثمائة للهجرة وتوفي في شوال سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة للهجرة وكانت إمارته بالعراق خمس سنين ونصف. ابن الفوطي، مجمع الاداب، ج١، ص٤١٤.

(٦) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص٥١.

(٧) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٢٢٧.

بين الأخ وأخيه والعم وابن اخيه وغيرهم، كقتل فضلون الأول بن محمد بن شداد لأخيه الأمير مرزبان عام ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م[١]، وكما حصل بين بدر وأخويه، وبين بدر وابنه هلال[٢].

من الجدير بالذكر أن الأمراء كانوا يُلقبون بألقاب مختلفة تُبيِن المعنى الضمني الذي كان يحمله، وفي الوقت نفسه كانت الألقاب توضح مدى صلاحية وسلطة الأمير، فمثلاً كان إطلاق ألقاب سيف الدولة وشرف الملة والأمير الأجل على الأمير وهسوذان بن محمد[٣] تُبين أنه كان واسع السلطة، وأنه قوي، وأنه حامي الملة من غارات الروم والأرمن على الثغور في آذربيجان.

ثانياً: الوزارة:

الوزير هو القريب المتحدث مع الملك[٤]، وكذا الحال بالنسبة للقريب من الأتابك أو الأمير أو الوالي، وبشكل عام منصب الوزارة كوظيفة حقيقية ظهر منذ بداية عهد الدولة العباسية، وكان أبو سلمة الخلال أول وزير للعباسيين ولقب بوزير آل محمد[٥].

يبدو أنه لم يكن في بلاد الكرد خلال فترة حكم الخلافة العباسية منصب الوزير بسبب عدم وجود دولة حقيقية والتي يشغل الوزير فيها الوظيفة الرسمية له ذات الصلاحيات الكبيرة، إلا أنه ظهر في زمن الإمارات الكردية، كالإمارة المروانية، والتي يطلق عليها بعض المؤرخين بالدولة الدوستكية، التي استحدثت منصب الوزارة في السنة الثانية من تأسيسها، فكان للوزير الدور الحقيقي والمؤثر والذي سنبينه لاحقاً ، وكذلك كان هناك وجود منصب الوزير في الإمارة الشدادية، إذ إن المعلومات التاريخية تشير الى أن منصب الوزير كان موجوداً في الإمارة ، فكان بختيار بن سلمان وزير الأمير شاور أبي الأسوار[٦].

على الرغم من أنه بشكل عام لم تكن وظيفة الوزير في بلاد الكرد تحظى بصلاحيات حقيقية بالمعنى المعمول به كجزيرة ابن عمر مثلاً، والتي عندما أصبحت أتابكية فيما بعد حقبة الدراسة، إذ

(١) منجم باشي، جامع الدول، ص١١؛ اسماعيل شكر، الامارة الشدادية، ص٧٢.

(٢) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٥٦٣.

(٣) هو ابو منصور صاحب مدينة تبريز. ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١١٦؛ ناصر خسرو، سفر نامه، ص٣٨.

(٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٥، ص٤٢١.

(٥) النويري، نهاية الأرب، ج٢٢،ص٣٥؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٤١٥؛ اليوزبكي، الوزارة نشأتها وتطورها ، ص٢٤.

(٦) منجم باشي، جامع الدول، ص١٣؛ اسماعيل شكر، الامارة الشدادية، ص١١٧.

لم تكن وظيفة الوزارة ذات صبغة سياسية بكونها مدينة صغيرة مقارنة بعاصمة الخلافة، فقد كان الوزير فيها يشرف على الدواوين بشكل خاص[١] .

إلا أنه كان هناك في بعض الأحيان دور بارز للوزير في الحفاظ على الوحدات الادارية أو إهمالها، إذ أن الأمير باد كان قد استوزر الوالي البويهي أبا المطرف وزيراً له سنة ٣٧٢ه/٩٨٤م[٢]، كما واستوزر ديسم بن ابراهيم الكردي[٣] سنة ٣٣٠ه/ ٩٤١م الوزير أبو القاسم علىّ بن جعفر الذي كان كاتباً في آذربيجان[٤]، والذي كان له دور في توتر العلاقة بين ديسم والسالاريين حيث أبعد عن منصبه[٥]، وكذلك استوزر أَبِي عبداللَّهِ النعيمي[٦].

ويبدو أن الوزير كان يمثل الشخصية الثانية في الإمارة من الناحية العملية، وكان يشرف على جميع المؤسسات والهيئات ويتخذ ما يلزم اتخاذه بعد استشارة الأمير.

فمثلاً برز دور الوزير خواجا أبا القاسم المتوفى سنة ٤١٥ه/ ١٠٢٥م في تثبيت كيان الإمارة المروانية، والذي عينه الأمير أحمد بن مروان سنة أربعمائة وواحد[٧]، وبعد وفاته قام الأمير نصر الدولة بتعيين الحسين بن علي المغربي وزيراً خلفاً لخواجا، وسار بالناس في ميافارقين بصورة حسنة، وقيل أنه لم يزل أحد مثله في منصب الوزارة، وكانت صلاحياته واسعة[٨]، وبعد وفاته سنة ٤١٨ه/١٠٢٧م[٩] تولى الوزارة في الامارة ابو نصر احمد بن يوسف المنازي المتوفى سنة ٤٣٧ه/ ١٠٤٦م، والذي كان كاتباً لديوان الإنشاء والرسائل قبل ذلك[١٠]، وينفي المستشرق أرشاك بولاديان

(١) خوشناو، جزيرة ابن عمر، ص٩٩.

(٢) مسكويه، تجارب الامم، ج٧، ص١٠٨.

(٣) هو الأمير الكردي الذي حكم خلال الفترة (٣١٥ – ٣٤٥ه/ ٩٢٦م- ٩٥٦م) مناطق في أذربيجان وبعض أرمينية والران . ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٢؛ قادر محمد حسن، الامارات الكردية، ص٢٣.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٦٣؛ ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص١٠٨.

(٥) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص١٠٨ – ص١٠٩.

(٦) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٢.

(٧) ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ج٣، ص ٣٤٢ - ٣٤٩؛ الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٠٢.

(٨) ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ج٣، ص358.

(٩) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٧٠٢.

(١٠) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص٦٨؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج١، ص١٤٣.

أن يكون المنازي وزيراً لنصر الدولة بحجة أنه لا يتطابق مع الحقيقة كونه كان رئيس الديوان ومثقّف[١]، وهذا حسب المصادر الأولية رأي مردود.

وكان المنازي ينسب إلى إسم بلده، و اتصف بأنه كان فاضلاً أديباً جيّد الشعر، وتوفي في سنة ٤٣٧هـ/ ١٠٤٦م[٢]، وقد برز دوره في العلاقات الخارجية عندما مثّل الإمارة في زيارته الى القسطنطينية ومصر[٣]، فضلاً على أنه وزر للأمير نظام الدين ثلاث وزراء آخرين هم محمد بن جهير[٤] وابراهيم بن عبدالكريم الأنباري ومن بعده ابنه زعيم الدولة أبو طاهر سلامة [٥].

تولى الوزارة في سنة ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م في مدينة همدان أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا[٦] والمتوفى سنة ٤٢٨هـ/ ١٠٣٧م[٧]، ولقد تبوأ منصب الوزارة في بلاد الكرد غير المسلمين أيضاً فهذا الأمير ناصر الدولة منصور بن نظام الدين يعيّن الطبيب النصراني أبو سالم خلفاً للوزير أبو طاهر سلامة بن الأنباري[٨]، وكذلك فإن ناصر الدولة أعطى الوزير أبو سالم صلاحيات واسعة، وسلم أمر الدولة إليه وجعله نائباً له أثناء ذهاب الأول الى أصفهان للتفاوض مع ملكشاه[٩]. في الوقت الذي لم ترد أسماء أو معلومات عن وجود للوزراء في الإمارة العنازية والحسنوية عدا ذكر نائب الأمير بدر بن حسنويه تحت اسم ابو بكر بن رافع عندما توجه الامير الى الري لإعادة سلطة وحكم زوجة فخر الدولة من ابنها سنة ٣٩٧هـ/١٠٠٦م، وجعله بن رافع خلفاً له لإدارة شؤون الإمارة[١٠].

(١) بولاديان، الاكراد في حقبة الخلافة العباسية، ١٨٥.

(٢) الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٢٠٢.

(٣) ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ، ج٢، ص٨٨٤؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١٤٣؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٩، ص٥٦٤.

(٤) المقلب بفخر الملك مؤيد الدين، كان ذا رأي وعقل وحزم وتدبير، خرج من الموصل، وصار ناظر الديوان بحلب، ثم انتقل إلى آمد، ووزر للأمير نصر الدولة أحمد بن مروان صاحب ميافارقين وديار بكر، وكان نافذ الكلم مطاع الأمر، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي نصر الدولة. ابن خلكان، ١٩٩٤م، ج٥، ص١٢٧.

(٥) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٨٢؛ ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ج٣، ص٣٧١؛ ابن الفوطي، مجمع الآداب، ج٢، ص٣٨٤؛ مرعي، الامارات الكردية، ص٣٢٣.

(٦) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص٤٤٠، ص٤٤١؛ الزركلي، الأعلام، ج٢، ص٢٤١.

(٧) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص٤٤٠.

(٨) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص٢٠٦؛ ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ص٣٨٢- ٣٨٣؛ مرعي، الإمارات الكردية، ص٣٢٥.

(٩) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص٢٠٨؛ يوسف، عبد الرقيب، الدولة الدوستكية، ج٢، ص٨٠.

(١٠) مرعي، الامارات الكردية، ص٤٣٢. نقلاً عن مجهول، مجمل التواريخ والقصص(بالفارسية)، ص٤٠١.

لقد وصلت صلاحيات الوزير في بعض الاحيان الى درجة اضفاء ألقاب مهمة عليه، فهذا ابو نصر محمد بن محمد بن جهير بعد أن أستوزره نصر الدولة سنة ٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م تلقب بكافي الدولة[١].

يتبيّن مما سبق أن منصب الوزير كان رديفاً للأمراء الكرد ولكن بغير هذا الاسم أو الصفة لأنه من الطبيعي أن يكون للشخص الأول في السلطة سواء القبلية أو السياسية على حد سواء شخص آخر يعاونه ويعطي له المشورة، أي إن الوزارة في بلاد الكرد كانت تنفيذية وليست تفويضية، والأولى أقل صلاحية من الثانية[٢].

وهناك من الكرد من أصبح وزيراً يفوض اليه الاعمال العسكرية بشكل خاص، فمثلاً الوزير تاج الملك بن فخر الدولة بهرام كان من الكرد القوهية[٣] استوزر لشمس الدولة بن فخر الدولة(ت٤١١هـ/ ١٠٢٢م)، ولابنه سماء الدولة في مدينة همدان، وكان له دوراً عسكراً كبيراً في الدفاع عن همدان[٤]، وكذلك الوزير الحسن بن علي البشنوي الذي كان وزيراً لأبي الفوارس بن بهاء الدولة سنة٤١٥هـ/ ١٠٢٤م، الذي تهاون في الحرب وانهزم أمام جيش الملك أبي كاليجار[٥]، ومن الوزراء الذين كانت لهم صلاحيات تفويضية هو خواجا أبي القاسم الأصفهاني الذي كان وزير الدولة الدوستكية حيث منحه نصر الدولة سلطات واسعة[٦].

ويتضح من ذلك أن منصب الوزارة كان معمولاً به في بلاد الكرد حتى أنه قد تسلّم ذلك المنصب بعض الوزراء الكرد وكان لهم دوراً متميز في تنظيم الأمور الإدارية، أي أنهم كانوا أهلاً لتسلم ذلك المنصب لسعة المعرفة في شؤون الإدارة.

(١) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٥١.

(٢) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص٥٠وص٥٦.

(٣) الكرد القوهية : كانوا يحكمون بعض مدن اقليم الجبال كقرمسين مثلاً. ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٧٩٠.

(٤) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٦٦٤.

(٥) هو أبو كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة أبى شجاع فناخسرو بن بهاء الدولة أبى نصر خسرو فيروز بن عضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه، ملك بعد وفاة والده سلطان الدولة، كرمان، وفارس، وخوزستان، ثم ملك الحضرة ببغداد، بعد وفاة عمّه جلال الدولة. النويري، نهاية الارب، ج٢٦، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٦) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٠٢؛ يوسف، عبد الرقيب، الدولة الدوستكية ، ج٢، ص٧٩.

ولقد اعتلى بعض سكان بلاد الكرد مناصب رفيعة خارج بلادهم، كمنصب الوزير مثلاً، ومنهم أسرة فارقية، إذ اعتلى عبد الحاكم بن سعيد الفارقي الوزارة في الدولة الفاطمية ومع منصبه كان قاضي القضاة، وداعي الدعاة[١].

ثالثاً : القضاء :

القضاء وظيفة دينية لابد من يتولاها أن يتحلى بكمال العقل والعلم بالشرع والأصول والمدركات الضرورية ويفضّل أن يتحلى بسلامة الأعضاء[٢]، لأنها وظيفة في غاية الأهمية فجاء ذكرها أَنها: "من الله تَعَالَى بِالْمَكَانِ الَّذِي لَيْسَ فَوْقه شَيْء من الْأُمُور لأنه ميزَان الله تَعَالَى الَّذِي تعتدل عَلَيْهِ احوال النَّاس فِي الأَرْض وبإقامة الْعدْل فِي الْقَضَاء وَالْعَمَل تصلح احوال الرّعية وتأمن السبل وينتصف الْمَظْلُوم من الظَّالِم وَيَأْخُذ النَّاس حُقُوقهم وتحسن الْمَعيشَة وَيُؤَدِّي حق الطَّاعَة ويرزق الله الْعَافِيَة والسلامة وَيقوم الدّين"[٣].

يعتبر ديوان القضاء من الدواوين المهمة في معظم المدن والإمارات الإسلامية في جميع العصور لما للقضاء من مساس مباشر بالحياة الدينية والدنيوية على حدٍ سواء, وأصبحت مؤسسة خاصة في العهد العباسي[٤]، ويراد بالقضاء الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع, بالأحكام الشرعية المتلقات من الكتاب والسنة[٥].

يعد القضاء من أهم مؤسسات الدولة اللازمة لتطبيق العدالة في المجتمع, فهو (عمود السلطان)[٦]، لهذا أشترط توفر صفات ومؤهلات في من يتولى منصب القضاء منها: أن يكون مسلماً ذكراً حراً بالغاً عاقلاً عادلاً سليم الحواس كالسمع والبصر عالماً بالأحكام الشرعية[٧] .

كان تعين القضاة وعزلهم يتولاه الخلفاء العباسيون منذ تولي أبي جعفر المنصور, بعد أن كان لولاة الاقاليم أمر تعيينهم، والقضاة كانوا يصدرون أحكامهم باسم الخليفة العباسي فكان لابد له أن

(١) الدواداري، كنز الدرر، ج٦، ص٣٢٥، ص٣٧٥.
ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر.
(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١١٨.
(٣) ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، ج٢، ص١٩١.
(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١١٣.
(٥) ابن خلدون، مقدمة، ص٢٢٠؛ شحادة الناطور وآخرون, النظم الإسلامية، ص١٠٧.
(٦) التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج١، ص٢٤٥؛ الجبراني, الاوضاع الادارية والاقتصادية والاجتماعية للأمارات الاسلامية في القرنين ٣و٤ه, أطروحة الدكتوراه، ص٨٦.
(٧) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١١٠- ١١٢؛ بدر الدين الكناني، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ص٨٨.

يخضعهم لرقابته المستمرة [١]، ولقد تولى القضاء في بلاد الكرد عدد كبير من القضاة، فاشتهرت شهرزور بعدد من القضاة الاكفّاء الذين ينتمون إليها، وقد أشاد غير الكرد لهم، ومن النصوص التي وصلتنا: "خرج من هذه الناحية من الأجلّة والكبراء والأئمة والعلماء وأعيان القضاة والفقهاء ما يفوت الحصر عدّه ويعجز عن إحصائه النفس ومدّه، وحسبك بالقضاة بني الشهرزوري جلالة قدر وعظم بيت وفخامة فعل، وذكر الذين ما علمت أن في الإسلام كله ولي من القضاة أكثر من عدّتهم من بيتهم، وبنو عصرون أيضاً قضاة بالشام وأعيان من فرق بين الحلال والحرام منهم وكثير غيرهم جدّا من الفقهاء الشافعية، والمدارس منهم مملوءة"[٢].

إن أول ذكر للقضاة في مدينة ميافارقين هو ذكر القاضي علي بن احمد النسوي في عهد الأمير أبي علي حسن المتوفي سنة ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م، وجاء الى القضاء من بعده ابو القاسم حسن بن حسن بن منذر المتوفي سنة ٤٠١هـ/ ١٠١١م[٣]، وتولى القضاء بعده علي بن حامد، وحسين بن سلمة المالكي على التوالي، وتولى الأخير القضاء في ديار بكر أيضاً لكفاءته، فكان يتولى القضاء في كل من المدينتين شهراً بشهر[٤]، ولقد تولى القضاء في مدينة ميافارقين ابو المرجي سعادة بن الحسين سنة ٤٢٤هـ/ ١٠٣٢م، حيث كان فقيها محموداً، كما وتولى قضاء آمد القاضي أبو علي الحسن ابن علي الآمدي المعروف بابن البغل، حيث كان من أكابر أهل آمد وأجلهم[٥]، بينما تولى القضاء أيضاً ابو علي وابن عقيل من أهل آمد سنة ٤٣١هـ/ ١٠٤٠م[٦]، كذلك فإن ابن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م، وهو الذي كان عالما مشاركا في أنواع من العلوم ويعتبر رأساً فِي العربية واللغة والأَخبار وأيام الناس، وكان ثِقة ديّناً فاضلاً، قد تولى القضاء في الدينور[٧]، وتولى القضاء في مدينة همدان عدد من القضاة منهم أبو أحمد القاسم بن الحكم بن كثير المتوفي سنة ٢٠٨هـ/ ٨٢٤م[٨]، وكذلك أحمد بن بديل أبو جعفر الباقي الكوفي المتوفي سنة ٢٥٨هـ/ ٨٧٣م، اذ كان ورعاً وملماً لعلوم الشرعية عادلاً في أحكامه[٩]، وذكر السمعاني بأن القاضي عبدالله

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٦، ص١٥٥؛ محمد رأفت عثمان، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، ص٤٧.
(٢) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٣٧٦.
(٣) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص٧٩.
(٤) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١١٦ وص١٢٧؛ عبد الرقيب، الدولة الدوستكية، ج٢، ص٩٦
(٥) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٤٦؛ بولاديان، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ص١٨٦.
(٦) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٤٧.
(٧) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين ج٢، ص٦٣؛ كحالة، معجم المؤلفين، ج٦، ص١٥٠.
(٨) الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٥، ص١٤٣؛ الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٣، ص٣٧٠؛ الزركلي، الأعلام، ج٥، ص١٧٥.
(٩) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج٢، ص٦٥٤؛ الذهبي، العبر، ج١، ص٣٧٠.

بن محمد بن أبي يزيد الخلنجي تولى القضاء في بغداد ومدن أخرى ثم أصبح قاضياً في مدينة همدان لمدة عشرين سنة خلال عهد الخليفة العباسي الواثق (٢٢٧هـ - ٢٣٢هـ/٨٤٢م-٨٤٧م)[١]، فضلاً عن القاضي أحمد بن محمد بن الحسين السحيمي(ت ٣١١هـ - ٣٢٠هـ)[٢]، وفي عهد البويهيين برز دور القاضي أبو السائب عتبة بن عبيد الله بن موسى الهمداني(ت ٣٥٠هـ/٩٦١م) حيث تولى القضاء في أغلب مدن آذربيجان ومراغة ثم همدان ثم بغداد سنة ٣٣٤هـ/٩٤٥م، وكان من القضاة المشهورين الذين خرجوا من بلاد الكرد، وبعد توليه القضاء بمدينة المنصور، وكان القاضي أَبُو السائب رجل من أهل همدان، وكان أبوه عبيد اللَّه تاجراً مستوراً ديناً[٣]، وأصبح فيما بعد قاضي القضاة، وذلك في سنة ٣٣٨هـ/٩٤٩م، وبذلك فإنه يعتبر أول من تقلد هذا المنصب[٤]، وكان هناك القاضي سعيد بن علي بن شعيب أبو نصر الهمداني المتوفي سنة ٣٩١هـ/١٠٠٠م[٥].

كان على القضاء في مدينة نصيبين القاضي أبو العلاء المتكلم سنة ٤١٧هـ/١٠٢٦م[٦]، وكذلك فإن العلامة أبا محمد عبد الوهاب الفقيه المالكي المتوفى سنة ٤٢٢هـ/ ١٠٣١م اشتهر بلقب القاضي الزاهد لأنه تولى القضاء بمدينة أسعرد[٧].

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من القضاة الكرد برزوا في هذه الوظيفة داخل بلاد الكرد وخارجها واشتهرت أسر معينة فيما بعد حقبة الدراسة بظهور القضاة ومن هذه الأسر: الأسرة الشهرزورية[٨]، والمارانية[٩]، والأسرة الاخنائية[١٠].

لقد كان للقضاة مراتب[١١]، فالأعلى كان قاضي القضاة ودونه القاضي الذي كان له نواباً، وبطبيعة الحال فإنه أسوة لجميع أجزاء الدولة فإنه حتماً كان منصب قاضي القضاة موجوداً في بلاد الكرد أيضاً .

(١) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج١١، ص٢٦٩؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٦، ص١٠٧.
(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٦، ص١٢٠؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٧، ص ٣٨٠.
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٤، ص ٢٧٢؛ الذهبي، العبر، ج٢، ص٨٥.
(٤) مسكويه، تجارب الامم، ج٦، ص٢٢٥ ؛ الذهبي، سير، ج١٢، ص ١٥٣.
(٥) ابن الملقن، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ص٢٤٤.
(٦) عبدالرقيب، الدولة الدوستكية، ج٢، ص١٠٠, نقلاً عن: مجالس ايليا، مخطوط في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب، جامعة بغداد، تحت الرقم ١٠٦٨.
(٧) الشارعي، مرشد الزوار إلى قبور الأبرار، ج١، ص٤٥٦-٤٦٣.
(٨) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج٤، ص٦٨.
(٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص٣٩.
(١٠) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ج٥، ص١٣٠.
(١١) الأتروشي، القضاء في مصر والشام في العهد الايوبي، ص٨٥.

وكانت وظيفة الشروطي وظيفة خاصة مرتبطة بالقضاء، وهي علم باحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة، عند القاضي في الكتب والسجلات، على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال، وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة، ومبادئه مأخوذ من الفقه ومن علم الإنشاء، ومن الرسوم والعادات، والأمور الاستحسانية، وأول من صنف فيه: هلال بن يحيى البصري الحنفي المتوفى سنة ٢٤٥هـ[١]، وبذلك فالوظيفة عبارة عن كتابة وتدقيق الأحكام القضائية التي يطلقها القضاة في القضايا المعروضة عليهم، ويقوم بها موظف خاص يسمى الموظف الشروطي، ومنهم أبو الحسين علي بن السند الفارقي الشروطي[٢].

رابعاً: الحجابة:

الحجابة وظيفة يقوم الشخص المكلّف بها بحجب الخليفة أو الأمير أو الوالي عن الناس ممن يريد الدخول عليه، أي إنه يملك زمام ادخال الناس على رأس السلطة ويمنع أي شخص من الدخول عليه إلا بإذن، فهو القائم على الباب[٣].

كانت وظيفة الحجابة لا تقتصر على الخليفة أو الوالي أو الوزير فقط، بل كان لأصحاب الدواوين أيضاً حاجب[٤] ليرتب دخول وخروج الناس عليهم بطبيعة الوظيفة، ويبدو أن هذا المظهر كان نتيجة تطور مؤسسات الدولة في العصر العباسي، ويقابل هذه الوظيفة في عصرنا الحالي في المؤسسات الحكومية مدير الديوان أو التشريفات.

ومن خلال ما وصل إلينا من معلومات في المصادر الأولية فانه لم تكن وظيفة الحاجب بارزة في مناصب ومؤسسات بلاد الكرد عدا زمن ظهور الإمارات الكردية، كالإمارة المروانية مثلاً، فقد تقلّد هذا المنصب أكثر من شخص وفي حُقب مختلفة، فكان للأمير باد حاجب اسمه عبدالله ويُلقّب

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٠٤٥.
(٢) ابن الصابوني، تكملة إكمال الإكمال، ص٧٣.
(٣) ابن خلدون، تاريخ، ص٢٩٧ وص٢٩٩.
(٤) ابن الجوزي، المنتظم ، ج١٧، ص٢٤٣.

بعروس الخيل[١]، وللأمير الحسن بن مروان كان هناك حاجب اسمه مم[٢]، وأيضاً كان هناك الحاجب شروة بن مم[٣].

ولم يصل الى أيدي الباحثين معلومات كافية عن هذا المنصب أو الوظيفة في جميع الإمارات الكردية الأخرى، رغم أن الإشارات تدل على أن الحجابة كانت وظيفة رسمية خلال عهد الأمير علي لشكري الثاني في الإمارة الشدادية[٤].

ويمكن الاستنتاج أن وظيفة الحجابة كانت حديثة في بلاد الكرد، إلا أن العرف والعادات القديمة، وطبيعة السلطات بأنواعها المختلفة، والاحتياطات الأمنية، تحتّم وتجزم أنه كان لابد من وجود شخص يدير الدخول أو طلب الإذن بين العامة من الناس والسلطة التي كان يشغلها شخص معيّن، ولكن لا يشترط أن تكون الوظيفة أو المنصب بذلك التعقيد والرسميات المتبعة فيما بعد زمن ظهور وظيفة الحجابة بمعناها الحقيقي والرسمي.

خامساً: **الحسبة** : وظيفة خلقية أساسها أمر بالمعروف اذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر اذا ظهر فعله[٥]، وهي أشبه بخدمة اجتماعية اقتصادية للذين يسكنون المدن[٦] فضلاً عن أنها كانت وظيفة أمنية، ولقد فصل الماوردي في مهام وواجبات المحتسب ضمن اطار الشريعة الإسلامية وبيّن كيفية قيامه بواجبه مراعياً الاحكام الشرعية دون الانجرار الى الذوق والرأي الشخصي[٧].

إن أول إشارة في المصادر التاريخية الأولية إلى وظيفة الحسبة دون ذكر الاسم أو المصطلح يرجع الى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما عين سعيد بن سعيد بن العاص على سوق مكة

(١) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص١٧٧؛ مرعي، الامارات الكردية، ص٤٣٥؛ يوسف، الدولة الدوستكية، ج٢، ص٨١.
(٢) وكان هذا الحاجب شيخاً حنكته التجارب، وارتقى الى درجة مستشار للأمير يشتكي إليه ويأخذ برأيه في أمور السياسة وحكم الرعية. الفارقي، تاريخ الفارقي، ص٦٦، ص٧٤.
(٣) وهو الذي كان يمثل حاكماً يملك سلطات كبيرة وكان يشغل هذه الوظيفة في زمن الأمراء ممهد الدولة بن مروان وقبله الحسن بن مروان، وكذلك الأمير ابو نصر بن مروان من بعده والذي قتل شروة في المكان نفسه الذي قتل فيه اخوه الممهد حيث صلبه وقتل معه جماعة من المفسدين . الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٠٣؛ ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ج٣، ص٣٤٩.
(٤) منجم باشي، جامع الدول، ص١٢.
(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٣٤٩ , النويري, نهاية الأرب، ج٦, ص٢٩١.
(٦) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى, ص٥٧؛ خوشناو, جزيرة ابن عمر, ص١٠٥.
(٧) الأحكام السلطانية، ص٣٥١ – ٣٧٣. وللمزيد حول الحسبة والمحتسب ينظر: الشيزري، نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة، ص٥- ص١١٨.

بعد الفتح[١]، وكذلك عندما ولّى عمر بن الخطاب الشفاء بنت عبد الله العدوية السوق، فكانت تمر بها، وتراقب السلع، وتنهى عن الغش، كما كانت سمراء بنت نهيك تمر في الأسواق، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها[٢]، ولكن زمن ظهور مصطلح المحتسب فإن النصوص تشير الى أن هذه الوظيفة كانت موجودة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، حيث جاءت في سياق ترجمة عاصم بن سليمان المتوفي سنة (١٤١هـ/ ٨٥٩م) باعتباره كان على المكاييل والأوزان في الكوفة[٣]، وقبل هذا التاريخ كان يوجد وظيفة العامل على السوق[٤]، إلا أنه يبدو أن استعمال تسمية المحتسب في المشرق بدأت بالظهور منذ بداية العصر العباسي.

فالحسبة تعد من الوظائف المهمة في الحضارة الإسلامية، لأنها رقابة إدارية من الدولة عن طريق شخص يسمى بالمحتسب، فهو الذي كان يراقب أخلاق الأفراد في مختلف النشاطات وخاصة الاقتصادية منها والاجتماعية وفقاً للشريعة الإسلامية مراعياً العرف والعادات[٥]، فكان المحتسب يقوم بمهام متنوعة منها: صيانة الاخلاق العامة في الأسواق والحمامات والخانات ومكافحة الغش ومراقبة المكاييل والأوزان، وسلامة الصناعات والأسعار ومحاسبة المخالفين[٦]، وحفظ أموال الغرباء وتجاراتهم ومنع معلمي الصغار من ضربهم ضرباً مبرحاً، ومنع التجاوز على الطرقات وهدم البنايات المتجاوزة والمتداعية المشرفة على السقوط فتشكل خطراً[٧]، وبذلك فإن وظيفة المحتسب كانت ركناً أساسياً في تنظيم المدن الإسلامية لاسيما المدن البعيدة عن المركز ومن ضمنها المدن الكردية الواقعة في الثغور والمناطق البعيدة والتي كانت محور المناطق المحيطة بها من القرى والنواحي.

لا شك أن مدن بلاد الكرد شأنها شأن المدن الإسلامية الأخرى في الشرق والغرب، كانت بحاجة ماسة الى وظيفة المحتسب لديمومة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي رافق تطور الحياة بعد تطبيق الشريعة الإسلامية فيها، وخاصة في المدن الكبيرة التي كانت تحوي الاسواق التي يتوافد عليها الباعة من النواحي المختلفة، ولا تختلف الحسبة في بلاد الكرد عن مثيلاتها من البلدان

(١) جمال الدين بن حديدة، المصباح المضي في كناب النبي، ج١، ص١٠١.
(٢) الشحود، الخلاصة في حياة الخلفاء الراشدين، ص٤١٤ ـ
(٣) ابن سعد، الطبقات الكبير، ج٩، ص٢٥٥؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٤، ص١٦٥.
(٤) السامرائي، المؤسسات الادارية، ص٣٠٧.
(٥) شاكر مصطفى، المدن في الاسلام حتى العصر العثماني، ج١، ص٣٥-٣٦؛ عبوش، المدينة الكردية، ص٢٠٥.
(٦) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٣٥٠؛ عبوش، المدينة الكردية، ص٢٠٥.
(٧) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٢٢٥.

الإسلامية الأخرى سوى ما يتعلق بطبيعة السكان والأحوال العامة المتعلقة بالحياة اليومية لهم، فضلاً على أن التطور الذاتي الذي حصل في أجزاء العالم الاسلامي كل على حدة، وطبيعة عوامل التحدي الطبيعية منها والبشرية، حتّمت على الواقع في بلاد الكرد أن يتواجد هذه الوظيفة فيها، وخاصة في المدن الكبيرة التي تحوي مرافق ومؤسسات عديدة فضلاً على الأسواق الكبيرة والمتنوعة حسب الصنف المتداول بيعاً وشراءً، ولكن المصادر الأولية لا تُسعفنا بأسماء المحتسبين الذين تولوا الوظيفة في بلاد الكرد وخاصة في حقبة الدراسة، إلا أنها تذكر المحتسبين الذين عيّنتهم الأراتقة[١] فيما بعد حقبة الدراسة في جميع البلدان الخاضعة لهم، ومنها المدن التي كانت تحت سيطرتهم من بلاد الكرد، كمدينة آمد وحصن كيفا وماردين وغيرها، وكذلك برزت الوظيفة في الدولة الدوستكية في ميافارقين[٢].

فيبدو أن بلاد الكرد لم تحظ بتدوين تفاصيل الحياة اليومية وخاصة ضمن الأنشطة الحضارية التي ترافق المدن والمجتمعات، ولكننا نستنتج وجود الحسبة أو ما يشابهها من الأعمال التي تؤدي دورها، لأن نمو الحياة المدنية وتطورها أدى الى ازدياد تماسك أهل الحرف والأصناف وتكتلاتهم في أسواق خاصة بهم، فضلاً على تطور الحياة الاقتصادية الذي قوى من تماسكهم[٣].

ومن الطبيعي أن شخصاً واحداً كالمحتسب لا يستطيع الإحاطة بجميع الأمور، فكان لابد من وجود نواب له في بعض الأماكن الخاصة كالحدود والموانئ ليحيطوه بالأخبار، فضلاً على أنه كان لكل صنف وحرفة عريف خبير بها بصير مشهور بالثقة والأمانة مشرفاً على أحوال الصنعة يتخذه المحتسب من أهل الصنعة نفسها ليطالعه بالحقيقة[٤].

سادساً: **الدواوين**: الدواوين من الأمور والمؤسسات الضرورية للدولة وكانت موجودة في جميع المدن الإسلامية وبأنواع مختلفة كديوان الخراج والمكاتبات أي الانشاء وكذلك ديوان الجيش[٥]، ويرجع أول تأسيس لها في النظام الإسلامي الى عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(١) الأراتقة: سلالة تركمانية حكمت الجزيرة والشام ما يقارب من ثلاثة قرون ونصف (٤٦٥- ٨١٢هـ/ ١٠٧٢-١٤٠٩م) مؤسسها أرتق بن أكسك التابع لملكشاه . للمزيد ينظر: القرماني، ج٢، ص٤٦٩- ٤٧٢؛ عماد الدين خليل، الامارات الارتقية، ص٥٧.

(٢) للمزيد ينظر: عبوش: المدينة الكردية، ص٢٠٧ – ٢٠٩.

(٣) السامرائي، المؤسسات الادارية، ص٣١٩؛ الدوري، نشوء الأصناف والحرف في الاسلام، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، سنة ١٩٥٩م، ص١٤١.

(٤) الشيزري، نهاية الرتبة، ص١٢.

(٥) المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج١, ص١٧٢.

سنة ٢٠هـ/ ٦٤٠م[١]، وتطوّرت الدواوين حسب الظروف والأحوال والحاجات مع مرور الزمن[٢]، فلقد كانت هناك الدواوين الإقليمية في العاصمة بغداد والتي كان يشرف الوزير عن طريقها على الولايات، إذ كان لكل ولاية ديوان مختص بها في العاصمة يشرف على شؤونها، وباعتبار أن الوزير كان يمثل رئيس السلطة المركزية[٣].

فالدواوين مثّلت مظهرا من مظاهر التقدم الحضاري لجميع الشعوب والأمم خلال العصور الإسلامية المختلفة ولقد ظهرت الدواوين في مدن وبلاد الكرد نتيجة الحاجة إليها لغرض تنظيم مجالات الحياة المختلفة، فمثلاً كان في مدينة ميافارقين زمن نصر الدولة ديوان الانشاء وديوان الرسائل برئاسة الشيخ أبي نصر العنازي، فضلاً على وجود منصب ناظر الديوان وعلى رأسه ابن بركة الذي لم تذكر المصادر اسمه الكامل أو معلومات عنه[٤].

نستطيع القول أن الدواوين كانت موجودة في بلاد الكرد وخاصة في مدة الدراسة وما بعد ذلك، لأنه فضلاً على ما سبق فإن العمل بالدواوين كانت قديمة سواء في الدولة الفارسية أو البيزنطية، وبعد دخول الاسلام الى بلاد الكرد زمن الخلافة الراشدة، وتأكيد الخليفة عمر رضي الله عنه على العمل بها، وللحاجة الماسة إليها بغية تنظيم الإدارة والأموال، فمن غير المعقول أن تفتقد بلاد الكرد الى الدواوين وخاصة بعد قرن من الزمان على الفتح الاسلامي لها، واقتداءً بحاضرة الدولة الإسلامية زمن الخلافة الأموية والعباسية، ولكن للأسف فإن المعلومات عنها شحيحة، ومن أصحاب الدواوين عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل بن نُباته، وهو من أهل مَيَّافَارِقِين كان خطيباً مشهوراً ملقّباً بأبي يحيى، وهو كان صاحب ديوان الخُطَب[٥]، وكذلك الْحَسَن بن أسد أبو نصر الفارقي الذي كان على ديوان آمد[٦]، عدا الفترة التي ظهرت فيها الأتابكيات إذ تذكر المصادر الأولية أسماء الدواوين والأشخاص الذين يديرونها[٧].

ومن جانب آخر فإن زمن تأسيس الإمارات الكردية وما قامت به من أعمال وأحداث تحتّم علينا الجزم بأنه كانت الدواوين إحدى المظاهر الحضارية كانت موجودة في بلاد الكرد، لأنه ليس من

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص٤٤٠.
(٢) اليوزبكي والجمعة، دراسات في الحضارة العربية الاسلامية، ص١١٨.
(٣) السامرائي، المؤسسات الادارية، ص١٦٥.
(٤) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٣١.
(٥) الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٢٦، ص٥٥٩.
(٦) الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٣٣، ص٢٠٤.
(٧) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢١، ص٢٥١.

المعقول أن تقوم الإمارة الشدادية[١] مثلاً بفرض مبلغ قدره ٣٠٠,٠٠٠ ألف درهم سنوياً على الأرمن[٢] من دون وجود ديوان يشرف على الايداع والجباية والتدوين.

ومن الدواوين المهمة التي كانت موجودة في أغلب الحواضر الإسلامية بما فيها الحواضر في بلاد الكرد: ديوان الخراج وديوان النفقات وديوان الرسائل الذي كان يسمى أحياناً بديوان الإنشاء[٣]، وهو أول ديوان صنع في الإسلام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أشخاصًا ليكتبوا له الرسائل لملوك الأرض وللأمراء وأصحاب السرايا ثم الصحابة ، ثم استخدم الأمويون كاتبًا لديوان الإنشاء مثل عبد الحميد الكاتب، وقد سُمِّيَ بديوان الرسائل في العصر العباسي ، ثم ديوان المكاتبات[٤].

لقد كان للدولة الدوستكية ديوان الرسائل، لأن الفارقي ذكر اسم ابي سعيد الكبير الكاتب ابن بختيشوع الخازن باعتباره صاحب ديوان إنشاء الرسائل في عهد نصر الدولة، وكذلك الاديب الشاعر أبا نصر احمد بن يوسف المنازي[٥]، ونستطيع القول إنه لا يمكن أن لا يكون للزعماء والرؤساء في بلاد الكرد كاتب للرسائل لأنه من المهام المهمة والمرادفة للأمراء على مر الزمان للقيام بالرد والكتابة والإرسال مع الأصدقاء والخصوم في العلاقات الخارجية وإيصال المطلوب كتابة لعمال المناطق والجهات، وكان أبو القاسم علي كاتباً للرسائل والانشاء لدى ديسم الكردي في آذربيجان قبل أن يصبح وزيراً له سنة ٣٣٠هـ/ ٩٤١م[٦]، وورد نص حول أن الرسائل كانت تختم بالذهب[٧]، لشهرة مناطق منها تبريز في أذربيجان مثلاً[٨].

إن ديوان الجباية هو الآخر كان من الدواوين المهمة والموجودة في الدولة الدوستكية والذي كان يمثّل الوزارة المالية في وقتنا الحاضر، ومن الاسم يبدو أنه كان الديوان المسؤول عن جمع واردات الدولة، واستيفاء أموالها السنوية، وصرفها في الجوانب المتعددة من رواتب وخدمات وأرزاق وغيرها

(١) سبقت الاشارة الى مؤسسها في ص١.
(٢) اسماعيل شكر، الامارة الشدّادية، ص٧٢.
(٣) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص١٠٠؛ السامرائي، المؤسسات الادارية، ص٢٧٥.
(٤) دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص١٢٧.
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص٦٨؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج١، ص١٤٣؛ الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١٥١.
(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٦٣؛ ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص١٠٨.
(٧) المقدسي، احسن التقاسيم، ص ٣٨١.
(٨) المقدسي، احسن التقاسيم، ص ٣٨١.

سابعاً: الأوقاف :

تعد الأوقاف الإسلامية من الدوائر والنظم المهمة في البلاد الإسلامية قاطبة، لأن الشريعة الإسلامية حثّت على الأوقاف وشجّعت الناس لتأمين الأموال للمساجد ودور العلم والجهاد، وغيرها من المرافق الخيرية والعامة كالجسور والحدود والأسوار فضلاً على تأمين الأرزاق للفقراء والأدوية والبيمارستانات للمرضى ابتغاء لوجه الله تعالى وطلباً للأجر والثواب في الآخرة.

لاشك أن الأوقاف في بلاد الكرد أيضاً كانت كبيرة ومتنوعة وخاصة في المدن والقرى المكتظة بالسكان، ووصل الحال بها الى أن تمتلك دائرة الأوقاف قرى بكاملها، وأن يُعيّن نصر الدولة الشيخ أبو محمد الحسن بن محمد بن المحور مديراً للأوقاف، وفي سنة ٤٠٩هـ/١٠١٨م تم تعيين القاضي ابا عبدالله الحسين بن سلمة المالكي معاوناً بجانب ابن المحور، ولقد أمر نصر الدولة وزيره أبا القاسم الأصفهاني ومدير الأوقاف الشيخ الحسن بن محمد بن المحور أن يختار قرية ذات دخل وفير ليجعلها مصدر دخل للفقراء والمحتاجين على مدار السنة[١]، وكذلك قيام نصر الدولة بجعل وقف خاص على سور مدينة فارقين وكانت عبارة عن عدد من القرى و العقارات[٢]، إضافةً الى قيامه بتوفير الأموال للجسور المتعددة من الأوقاف كجسور الحسنية والحميدية والابراهيمية وغيرها ، وكما أوقف التاجر ابن البهات قرية بني نوح والتي إشتراها ب ٥٠٠ دينار بيزنطي على حراس ثلاثة من حصون دياربكر[٣].

وكان للأوقاف جباة إلا أننا لم نستطع الحصول على أسماء الجباة سوى على اسم واحد وهو أبو الحسن علي بن محمد بن صافي[٤].

لا تزال في البلاد الإسلامية عامة ومناطق بلاد الكرد خاصة أوقاف كثيرة للمساجد والمدارس والأسرة الشرفخانية في بدليس تحتفظ بسجل عدد من تلك المدارس والمساجد بحيث تبيّن أسماء أملاكها والأشخاص الذين تولوا إدارة تلك الأملاك من سلالة شرفخان[٥].

(١) الفارقي, تاريخ الفارقي، ص١١٥وص١١٦.
(٢) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص١١٠.
(٣) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ١٤٣؛ عبد الرقيب، الدولة الدوستكية، ص٨٩.
(٤) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص٢٤٦ .
(٥) يوسف، الدولة الدوستكية، ص ٩١ .

الجدير بالذكر أن الأوقاف مهما طال الزمان يبقى وقفاً دون أن يستطيع أحد تغييرها لأنه يحرم البيع والشراء في الاوقاف بموجب الشريعة الإسلامية فتبقى واردات الأوقاف لقرون عديدة تصرف على الموقوف أو على طرق الخير.

كان للأوقاف موظف خاص باعتبارها مؤسسة خاصة و لم يكن حكراً على المسلمين فقط وإنما تولاها غير المسلمين أيضاً ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة فقد ذكر أنه تولى إدارة الأوقاف في عهد الامير أبي علي وممهد الدولة الرجل المسيحي (ابن شليطا)، وكانت الدولة تتصرف أحياناً في أموال الاوقاف بما يضمن المصلحة العامة في القيام بمشاريع عمرانية ودفاعية معينة كقيام نصر الدولة سنة ٤٢٥هـ/١٠٣٤م بمشروع حفر قناة ماء عظيمة من رأس العين الى العاصمة فارقين والتي كان تكاليفها كبيرة وصرفت من أموال الأوقاف[١].

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن أموال الاوقاف لم تكن تصرف في الامور الدينية فقط بل كانت في خدمة المصلحة العامة للسكان والبلاد من أعمال المدنية وحتى العسكرية .

ثامناً: النيابة:

تعد النيابة من الوظائف المهمة والحساسة ضمن النظم الإدارية التي كانت سائدة في مدن ومناطق السلطة التي شملتها الفتوحات الإسلامية منذ بداية انتشارها، حيث كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُعيّن نواباً على المناطق المفتوحة حديثاً، واستمرت هذه الوظيفة فيما بعد طول مدة الخلافة الأموية والعباسية.

اتسعت الأراضي الإسلامية زمن الخلافة الراشدية اتساعًا كبيرًا مما اقتضى وضع تنظيم محكم حتى تسهل إدارتها، والإشراف على مواردها، والمعروف أن الخطوة الأولى لنظام الحكم، والتي يتفرع منها جميع التنظيمات هي تقسيم الدولة إلى ولايات أو أقاليم، وعين عمر أميراً حاكماً على كل ولاية يتحمل تبعات الحكم، ويكون نائبًا عنه[٢].

إن الشخص الذي كان يعين من قِبل الخليفة أو الملك أو الأمير باعتباره نائباً كان مسؤولاً عن الإدارة العامة، لأنه من خلال المعلومات الواردة حول هذه الوظيفة فهو كان المسؤول عن النظام والأمن في آن واحد، وكان يتمتع بصلاحيات واسعة، لذا من المؤكد أنه كان يتم اختياره من الأمراء والقادة العسكريين الذين كان لهم الكفاءة والقوة، ويبدو أن وظيفة النيابة كانت موجودة في مراكز

(١) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ١٦٤.
(٢) طقوش، تاريخ الخلفاء الراشدين، ص ٣٠٩.

الولايات وحتى في العاصمة وكان يطلق عليه النائب الكافل، وكافل الممالك الإسلامية، فكان له سلطة الحكم في كل ما يحكم فيه السلطان ويعلّم في التقاليد والتواقيع والمناشير، وغير ذلك مما هو من هذا النوع على كل ما يعلّم عليه السلطان، وجميع نوّاب الممالك تكاتبه فيما تكاتب فيه السلطان ويراجعونه فيه كما يراجع السلطان، ويستخدم الجند من غير مشاورة السلطان، وتعيين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة وكتابة السر، وهو سلطان مختصر بل يمكن القول أنه كان بمثابة السلطان الثاني، وكان عادته أن يركب بالعسكر في أيام المواكب وينزل الجميع في خدمته، وإذا كان في حضرة السلطان، وقف في ركن الإيوان، فإذا انتهت الخدمة أو الحاجة، خرج إلى دار النيابة بالقلعة[١]، إذ كان محل النائب يسمى ب: دار النيابة وهي التي يجلس بها النائب الكافل[٢].

كانت الحاجة في بعض الأوقات تدفع الوالي أو الأمير أن يتخذ نائباً عنه ليقوم مقامه، فمثلاً قام الأمير نعيم بن مقرن المزني الذي كان مسؤولاً عن همدان من قِبل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتعيين يزيد بن قيس الهمداني نائباً عنه عندما توجه الأول الى الري لمحاربة الساسانيين[٣]، وهذا يعني أن وظيفة النيابة كانت قديمة، وليست حديثة حقبة الدراسة فقط.

قام الخليفة العباسي المعتضد بالله سنة ٢٨١هـ/ ٨٩٣م بتعيين نوّاب عنه في مدن إقليم الجبال، فقصد الدينور وقلد ابا محمد علي بن المعتضد الري وقوين وزنجان وابهر وقم وهمذان والدينور، وقلد الخليفة عمر بن عبد العزيز ابي دلف اصبهان ونهاوند والكرج[٤]، أي إنه كانت النيابة وظيفة جارية العمل بها.

كان لمرداويج الزياري سنة ٣٢١هـ/ ٩٣٣م نوّاب في مدن إقليم الجبال، ومنهم سليمان بن سركلة على مدينة همذان[٥]، وكذلك سار السامانيون على النسق نفسه في تعيين النوّاب، فمثلاً عيّن القائد الساماني علي بن محتاج أخاه الفضل بن محمد نائباً عنه على مدينة همدان سنة ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م، واستولى الأخير على نهاوند والدينور، وطلب رؤساء الأكراد في تلك النواحي الأمان منه[٦].

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٧.
(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٢٤.
(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص ٥٣٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج٢، ص ٤٠٥.
(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج٥، ص ١٤٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص ٤٨١.
(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ص ٣٦٦، ٣٦٧.
(٦) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص ١٥٣.

كان أبو عبد الله محمد بن على بن خلف النيرماني نائباً عن بدر بن حسنويه في مدينة همدان عندما داهم الديلم بيته للقبض على أبا غالب بن مأمون الصيمري الذي أنفذه الأمير بدر الى المدينة لغرض تجاري[١].

بعث القضاة إلى القاهر ليخلع نفسه فأبى فسمل وأمّن ابن مقلة الخصيبي وولّاه وولى الفضل بن جعفر بن الفرات نائباً عنه عن أعمال الموصل وقردى وباريدى وماردين وديار الجزيرة وديار بكر وطريق الفرات والثغور الجزرية والشاميّة وأجناد الشام وديار مصر يعزل ويولي من يراه في الخراج والمعادن والنفقات والبريد وغير ذلك[٢].

من الطبيعي أن يكون للوالي أو الأمير في بلاد الكرد كباقي البلاد الأخرى نائباً ينوب عنه في إدارة البلاد، أو تمثيله في العلاقات الخارجية، أو يكون ولياً للعهد يشغل مكانه بعد وفاته، أو حدوث أمر يسبب عجزه عن الإدارة، أو جعله يدير مدينة أخرى باسمه، وهذا ما كان سائداً منذ قديم الزمان وحتى وقتنا الحاضر، لأنه من مستلزمات الحكم والإدارة.

وهذا الأمر ينطبق على جميع أنواع الإدارات أو الزعامات سواء القبلية القديمة أو زمن ظهور الإمارات الكردية في البلاد، ولقد قام الأمير أبو الأسوار بتعيين ابنه اسكندر والياً على مدينة دبيل نائباً عنه سنة ٤٢٥هـ/ ١٠٣٤م[٣]، وكذلك كان عبدالله بن أبي الأسوار نائباً عن الامير الشدادي لشكري الثاني على مدينة دبيل[٤].

الخاتمة

أولاً: إن مناطق الكرد كانت تعد جزءاً من الدولة العباسية, لذا فإن شأنها شأن بقية المدن والحواضر الإسلامية الاخرى تمتعت بوجود أنظمة حضارية في الجوانب الحياتية المختلفة .

ثانياً: إن بلاد الكرد كانت جزءاً من الرقعة الجغرافية الواسعة من الاراضي، وتمتعت بوجود نظام إداري جيد في الحكم ووجود هيكل للمؤسسات والمنشآت الادارية المختلفة، و كان اهتمام الخلفاء العباسيين وخاصة خلال حقبة الدراسة بإدارتها واضحاً لأسباب عديدة تم التطرق اليها.

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٧، ص ٥٢٢.
(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٩٣.
(٣)منجم باشي، جامع الدول، ص١٣.
(٤) اسماعيل شكر، الامارة الشدادية، ص٩٦.

ثالثاً/ لم يكن في بلاد الكرد منصب الوزير كوظيفة رسمية ذات الصلاحيات الكبيرة في جميع العهود، إلا أنه في السنة الثانية من تأسيس الدولة الدوستكية استحدث منصب الوزارة، وبشكل عام فإن شبه منصب الوزير كان رديفاً للأمراء الكرد ولكن بغير هذا الاسم أو الصفة لأن الوزارة في بلاد الكرد حتى وإن وجدت كانت تنفيذية وليست تفويضية.

رابعاً/ كان القضاء مؤسسة خاصة في مدة البحث، إذ بدأ تعيين القضاة وعزلهم يتولاه الخلفاء العباسيون منذ تولي أبي جعفر المنصور, بعد أن كان لولاة الاقاليم أمر تعيينهم، والقضاة كانوا يصدرون أحكامهم باسم الخليفة العباسي. ولقد تولى القضاء في بلاد الكرد عدد كبير من القضاة في مدن عديدة منها جزيرة ابن عمر وآمد وشهرزور وميافارقين وهمدان ونصيبين وغيرها من المدن .

خامساً/ كانت وظيفة الحجابة لا تقتصر على الخليفة أو الوالي أو الوزير فقط، بل كان لأصحاب الدواوين أيضاً حاجب، ولم تكن وظيفة الحاجب بارزة في مناصب ومؤسسات مناطق الكرد عدا زمن ظهور الإمارات الكردية، إي إن وظيفة الحجابة كانت حديثة، إلا أن وجود شخص يدير الدخول أو طلب الإذن بين العامة من الناس والسلطة التي كان يشغلها شخص معيّن كانت طبيعية في جميع البلاد.

سادساً/ الحسبة تعتبر من الوظائف المهمة في الحضارة الإسلامية، لأنها رقابة إدارية من الدولة، ولاشك أن مدن ومناطق الكرد كانت بحاجة ماسة الى وظيفة المحتسب لديمومة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في المدن الكبيرة التي كانت تحوي الاسواق، ولكن يبدو أن بلاد الكرد لم تحظى بتدوين تفاصيل الحياة اليومية، رغم أن نمو الحياة المدنية وتطورها أدى الى إلى ازدياد تماسك أهل الحرف والأصناف وتكتلاتهم في أسواق خاصة بهم.

سابعاً/ إن الدواوين مثّلت مظهر من مظاهر التقدم الحضاري لجميع الشعوب والامم خلال العصور الإسلامية المختلفة، ولقد ظهرت الدواوين في مدن ومناطق الكرد نتيجة الحاجة إليها لغرض تنظيم مجالات الحياة المختلفة، وخاصة في حقبة الدراسة وما بعد ذلك، فمن غير المعقول أن تفتقد بلاد الكرد الى الدواوين وخاصة بعد قرن من الزمان على الفتح الاسلامي لها، ومن جانب آخر فإن فترة تأسيس الإمارات الكردية وما قامت به من أعمال وأحداث تحتّم علينا الجزم بأنه كانت الدواوين إحدى المظاهر الحضارية الموجودة في بلاد الكرد.

ثامناً/ الأوقاف الإسلامية من الدوائر والنظم المهمة، لأن الشريعة الإسلامية حثّت على الأوقاف وشجّعت الناس لتأمين الأموال لكثير من مرافق وخدمات الدولة كالمساجد ودور العلم والجهاد، فضلاً على تأمين الأرزاق للفقراء والأدوية للمرضى.

تاسعاً/ إن الاسلام جعل من الوظائف والأنظمة الحضارية تأخذ مسارها المهم مكانياً وزمنياً وبشكل عملي وتعامل رسمي فكانت وظيفة النيابة من الوظائف الطبيعية تاريخياً والمهمة اسلامياً مكملة لبعض المظاهر والأنظمة الحضارية التي شملت مدن بلاد الكرد أيضاً .

المصادر والمراجع :

أولاً / المصادر :

– ابن الأثير (ت:٦٣٠هـ)، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري.
١) الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، (بيروت: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
– الادريسي (ت:٥٦٠هـ)، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسنقي الطالبي، المعروف بالشريف.
٢) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب (بيروت: ١٤٠٩هـ).
– ابن الأزرق (ت:٨٩٦هـ)، محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، أبو عبد الله، شمس الدين الغرناطي،
٣) بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: د. علي سامي النشار، وزارة الاعلام (بغداد: د.ت).
– الاصطخري (ت: ٣٤٦هـ)، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي.
٤) المسالك والممالك، دار صادر (بيروت: ٢٠٠٤ م).
– ابن أبي أصيبعة (ت: ٦٦٨هـ)، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس.
٥) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة(بيروت: د. ت).
– البَلَاذُري (ت: ٢٧٩هـ)، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود.
٦) فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال (بيروت: ١٩٨٨م).
– التنوخي (ت: ٣٨٤هـ)، المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود البصري، أبو علي.
٧) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، (د. م: ١٣٩١هـ).
– ابن الجوزي(ت: ٥٩٧هـ)، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد.
٨) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية(بيروت: ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
– حاجي خليفة(ت: ١٠٦٧هـ)مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي.
٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية(بيروت: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)،
– ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد

١٠) رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي (القاهرة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م).
– الحموي(ت: ٦٢٦هـ)، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي.
١١) معجم البلدان، ط٢، دار صادر، (بيروت: ١٩٩٥م).
– ابن الخطيب البغدادي(ت: ٤٦٣هـ) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي.
١٢) تاريخ بغداد وذيوله: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ١٤١٧ هـ دار الكتب العلمية (بيروت: ١٤١٧هـ).
– ابن خلدون(ت٨٠٨هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن محمد خلدون الحضرمي.
١٣) مقدمة ابن خلدون، دار القلم (بيروت: ١٩٨٤م).
١٤) تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر(بيروت: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ط٢.
– ابن خلكان (ت:٦٨١هـ)، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر.
١٥) وفيات الأعيان و انباء أبناء الزمان، تحقيق: احسان عباس، دار صادر(بيروت: ١٩٠٠م).
– الخليلي (ت: ٤٤٦هـ)، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل أبو يعلى القزويني،
١٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد (الرياض: ١٤٠٩هـ).
– الخوارزمي (ت: ٣٨٧هـ)، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي،
١٧) مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري دار الكتاب العربي(د.م: د.ت)، ط٢.
– الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك.
١٨) كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (د. م: ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١ م).
– الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز
١٩) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي: ٢٠٠٣م)،
٢٠) سير أعلام النبلاء، دار الحديث(القاهرة: ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
٢١) العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية (بيروت: د.ت).
– الروذراوري (ت: ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م)، ابي شجاع محمد بن الحسن.
٢٢) ذيل تجارب الأمم، دار الكتاب الاسلامي (القاهرة: د.ت).
– الزركلي(ت:١٣٩٦هـ)، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس.

٢٣) الأعلام، دار العلم للملايين، (بلا. م: ٢٠٠٢م)، ط١٥.
- ابن سعد(ت٢٣٠هـ)، محمد بن منيع الزهري،
٢٤) الطبقات الكبير، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي(القاهرة:٢٠٠١ م).
- السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين.
٢٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية (صيدا:د.ت).
- الشارعي(ت: ٦١٥هـ)، أبو محمد بن عبد الرحمن، ابن الشيخ أبي الحرم مكّي بن عثمان.
٢٦) مرشد الزوار إلى قبور الأبرار، الدار المصرية اللبنانية (القاهرة: ١٤١٥هـ).
- ابن شداد، عزالدين محمد بن علي بن ابراهيم.
٢٧) الاعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق: يحيى زكريا عبادة، وزارة الثقافة(دمشق: ١٩٩١م).
- الشيزري(ت ٥٩٠هـ)، عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله، أبو النجيب، جلال الدين العدوي،
٢٨) نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ابن الصابوني (ت: ٦٨٠هـ), محمد بن علي بن محمود، أبو حامد، جمال الدين المحمودي.
٢٩) تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، دار الكتب العلمية (بيروت: د.ت).
- الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله.
٣٠) الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث (بيروت: ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
٣١) أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر(بيروت: ١٤١٨هـ /١٩٩٨م).
- الطبري (ت: ٣١٠هـ)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر.
٣٢) تاريخ الأمم والملوك ، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٤٠٧هـ).
- ابن عبدالحق البغدادي(ت: ٧٣٩هـ)، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين.
٣٣) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل(بيروت: ١٤١٢هـ).
- ابن العبري(٦٨٥هـ)، غريغوريوس (واسمه في الولادة يوحنا) ابن أهرون (أو هارون) بن توما الملطي، أبو الفرج.
٣٤) تاريخ مختصر الدول، تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي، دار الشرق(بيروت: ١٩٩٢م)، ط٣.

- ابن العديم (ت: ٦٦٠هـ)، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين.
٣٥) بغية الطلب في تاريخ حلب، المحقق: د. سهيل زكار، دار الفكر(د. م: د.ت).
- الفارقي(ت. اواخر القرن ٦هـ)، احمد بن يوسف بن علي.
٣٦) تاريخ الفارقي، دار الكتب(بيروت: ١٩٧٤م) .
- فضل الله العمري(المتوفى: ٧٤٩هـ)، أحمد بن يحيى القرشي العدوي.
٣٧) التعريف بالمصطلح الشريف، عني بتحقيقه وضبطه وتعليق حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
٣٨) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، (أبو ظبي: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م) .
- القزويني (ت: ٦٨٢هـ) زكريا بن محمد بن محمود.
٣٩) آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر (بيروت: د.ت).
- القلقشندي (ت: ٨٢١هـ)، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري.
٤٠) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية (بيروت: د.ت).
- ابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ) أبو الفداء إسماعيل بن عمر.
٤١) البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي(د.م: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م).
- كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، عمر بن رضا بن محمد راغب.
٤٢) معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي (بيروت: د.ت).
- الماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي.
٤٣) الأحكام السلطانية، دار الحديث (القاهرة: د.ت).
- محمد الأنصاري(ت: ٧٨٣هـ)، أبو عبدالله بن علي بن احمد بن عبدالرحمن.
٤٤) المصباح المضي في كتاب النبي الامي، تحقيق: محمد عظيم الدين، دار الكتب(بيروت: د.ت).
- مسكويه (ت: ٤٢١هـ)، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب.
٤٥) تجارب الأمم وتعاقب الهمم، المحقق: أبو القاسم إمامي، سروش(طهران: ٢٠٠٠ م) ط٢.
- المقدسي (ت٣٨٥هـ)، أبو عبد الله محمد بن أحمد.
٤٦) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي (القاهرة: ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ط٣.
- المقريزي (ت: ٨٤٥هـ) ، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي.
٤٧) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).
- ابن الملقن المصري (ت: ٨٠٤هـ)، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي.

٤٨) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق: أيمن نصر الأزهري – سيد مهني، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
- منجم باشي(ت١١١٢), أحمد بن لطف الله.
٤٩) جامع الدول، تحقيق: مينورسكي, (كمبردج: ١٩٥٤م).
- ناصر خسرو (ت: ٤٨١هـ)أبو معين الدين الحكيم القبادياني المروزي.
٥٠) سفر نامه، تحقيق: د. يحيى الخشاب دار الكتاب الجديد (بيروت: ١٩٨٣م).
– النويري (ت: ٧٣٣هـ)، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري.
٥١) نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية (القاهرة: ١٤٢٣هـ).

ثانياً/ المراجع:-

١) الاتروشي، لولاف مصطفى سليم، القضاء في مصر والشام في العهد الايوبي(٥٧٠هـ-٦٤٨هـ/ ١١٧٤-١٢٥٠م)، (عمان: ٢٠٠٧م) .
٢) اسماعيل شكر رسول، الامارة الشدادية الكردية في بلاد الران، مؤسسة موكرياني (أربيل: ٢٠٠١م).
٣) بدر الدين الكناني، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام.
٤) بولاديان، أرشاك، الاكراد في حقبة الخلافة العباسية، ترجمة: الكسندر كشيشيان، دار الفارابي (بيروت: ٢٠١٣م).
٥) خوشناو، سلام حسن طه، جزيرة ابن عمر في القرنين السادس والسابع الهجريين، مطبعة الثقافة(أربيل: ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).
٦) دهمان، محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دارالفكر المعاصر(بيروت: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
٧) الدوري، عبدالعزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت: ١٩٩٥م)، ط٣.
٨) السامرائي، حسام الدين قوام، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية، دار الفكر العربي (مكة المكرمة: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
٩) شاكر مصطفى، المدن في الاسلام حتى العصر العثماني، ذات السلاسل(الكويت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
١٠) شحادة الناطور وآخرون, النظم الإسلامية، دار الأمل(أربد: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، ط٢.
١١) الشحود، علي بن نايف، الخلاصة في حياة الخلفاء الراشدين، دار المعمور(ماليزيا- بهانج

:١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م) .

١٢) عبد الرقيب يوسف، الدولة الدوستكية في كردستان الوسطى – القسم الحضاري، ط٢، دار اراس(أربيل: ٢٠٠١م).

١٣) طقوش، محمد سهيل، تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، دار النفائس(د.م: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

١٤) عماد الدين خليل، الامارات الأرتقية في الجزيرة والشام، مؤسسة الرسالة(بيروت: ١٤٨٠هـ/ ١٩٨٠م).

١٥) قادر محمد حسن، الامارات الكردية في العهد البويهي، (أربيل: ٢٠١١م) .

١٦) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى, مكتبة الامجاد(القاهرة: ١٩٩٦م)، ط ٧.

١٧) محمد رأفت عثمان، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، دار البيان (د. م : ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، ط٢.

١٨) مرعي، فرست، الأمارات الكردية في العصر العباسي الثاني، مطبعة وزارة التربية (أربيل: ٢٠٠٥م) .

١٩) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: ١٤٠٤هـ– ١٤٢٧هـ).

٢٠) عبد الوهاب خلاف(ت:١٣٧٥هـ)،السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم(د. م: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٢١) اليوزبكي، الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية، مطبعة الارشاد(بغداد: ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م).

٢٢) اليوزبكي، توفيق سلطان، دراسات في النظم العربية الإسلامية، (الموصل: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٦م) .